

17

تغيير ثقافة الخداع

عندما وصل جورج بوش إلى البيت الأبيض، ظننت أن وجوده فيه كان بمثابة فرصة حقيقية للتحرك بعيداً عن العقلية الحزبية المفرطة، والتسييس المبالغ فيه، والذي يطبع الحياة في واشنطن. لكن ذلك لم يتحقق. كانت مقاربة الحملة الدائمة التي قمنا بإدانتها علناً، ونأينا بأنفسنا عنها في الحملة الانتخابية سنة 2000 هي ما تبينناه مباشرة بعد يوم الانتخاب. تماهت آلة الحملة الدعائية الهائلة لبوش بالكامل مع طريقته في الحكم عندما انتقل إلى البيت الأبيض من دون وجود أي مراقبة كافية أو تفتيش كفؤ أو حسابات. في المحصلة، عملت تلك الآلة ليس فقط على الالتفاف على وسائل الإعلام، وهزيمة خصومنا، بل جعلتنا نلتف على أنفسنا ونهزم ذاتنا.

يقال إن التقليد هو أكثر أنواع المجالات إخلاصاً. إذا كان ذلك كذلك، فإن أعضاء فريق إدارة كلينتون سيشعرون بالكثير من الإطراء عندما يلقون نظرة على إدارة بوش. بنينا بطرقتنا الخاصة، على شاكلة النمط الفني نفسه الذي أسست له إدارة البيت الأبيض في عهد كلينتون، ورفعنا وتيرته إلى مستوى أعلى. وكان هذا مفيداً من زوايا عديدة لبوش، تماماً كان مفيداً لكلينتون. كان بمقدور بوش تمرير المشروع التاريخي المتمثل في قانون إصلاح التعليم، وخفض الضرائب، واتخاذ إجراءات جديدة مهمة لتمتين الأمن الداخلي (بالرغم من أن بعضها كان مثيراً للجدل)، وتغطية نفقات الوصفات الطبية للمسنين المشمولين بنظام الرعاية الصحية، وتوسيع التجارة، والقيام بجهود غير مسبوقه لمحاربة الأوبئة التي تفتك بإفريقيا - بالإضافة إلى نجاحات لافتة في الحرب على الإرهاب في الخارج.

ربما تتفقون مع بعض هذه السياسات، وتعارضون بعضها الآخر؛ ولكن لا يمكن إنكار أن رئاسة بوش كانت متساوقة إلى درجة كبيرة. كما أن تأثيرها على مسار التاريخ ما يزال في طور الكشف، وسوف يستمر في ذلك إلى أمد طويل. بهذا المعنى، يمكن اعتبار

بوش رئيساً حقق تأثيراً سياسياً عظيماً إن شئنا سلباً، أو شئنا إيجاباً. إنه مجرد مثال آخر على السلطة القصيرة المدى التي تتصف بها الحملة الدائمة.

ولكن إذا تبين للرئيس بوش وأعضاء فريقه وجود العديد من المطبات في مقاربة الحملة الدائمة لمفهوم ممارسة الحكم، واستوعبوها، فإن هذا سيجب في صالح الإدارة والأمة. كان لاعتمادنا المفرط على فلسفة الحملة الدائمة أكبر الأثر على رئاسة جورج بوش عندما كان الأمر يتعلق بالعراق. لم يكن لأي قرار بمفرده أن يحرف عربة البيت الأبيض عن مسارها؛ إلا أن الطريقة التي تم فيها تنفيذ قرار المضي في طريق الحرب - بدءاً من عرض القضية على الجمهور وانتهاءً بالتحضير لمرحلة ما بعد الحرب، ونحن في طريقنا إليها - أدت إلى حرف مسارنا بشكل سيء جداً.

كانت فكرة تمرير الحرب من خلال حملة التسويق السياسي لها بدلاً من المناقشة الصريحة والعلنية للحاجة إليها مع الشعب الأمريكي محفوفة بالمخاطر. إننا نرى اليوم نتائجها المدمرة وهي تفرض نفسها. فواشنطن اليوم في حال من الاستقطاب الشديد، ويبدو أن كلاً من البيت الأبيض والكونغرس عاجزان عن اتخاذ موقف موحد يخدم مصلحة أمتنا وقواتنا المسلحة عبر الإجماع على فكرة المضي قدماً معاً من أجل وضع نهاية مقبولة وناجحة للحرب في العراق. فقد شاهد الرئيس مصداقيته التي بدا يوماً وكأنه لا يمكن المساس بها: - أمانته، والإحساس بالثقة الذي يمنحه للآخرين - تتهاوى تاركة تساؤلات حول خداع متعمد تسري في أوساط الجمهور.

ما زلت أكن الود والإعجاب لشخص جورج بوش. أراه شخصاً محترماً بالأساس، وأعتقد أنه لا هو، ولا البيت الأبيض في عهده قد سعيا بشكل متعمد أو شعوريّ لخداع الشعب الأمريكي. لكنه مع مستشاريه خلطوا بين الحملة الدعائية وبين المستوى العالي من الصدق والصراحة، لأنهما الدعامة الأساسية لبناء الدعم الشعبي، ثم المحافظة عليه في زمن الحرب. لوثم الالتزام بمبدأ الانفتاح والصراحة في مستهل إدارته، لكان مستوى التأييد الشعبي للرئيس بوش أقوى في هذه الأيام. بقي مستوى التأييد الشعبي منخفضاً بشكل ملحوظ ولم يسبق له مثيل طيلة هذه المدة لأن هاتين السمتين ما تزالتا

غائبين حتى يومنا هذا. بهذا المعنى يمكن القول إن كبار مستشاريه أسأؤوا إليه وخصوصاً أولئك الذين يعملون بشكل مباشر في مجال الأمن القومي.

كل ما يمكن للرئيس أن يقوم به اليوم ينحصر في الأمل في أن تكون رؤيته بشأن العراق صحيحة، واضعاً بذلك الشرق الأوسط على مسار جديد يعل قراره بالذهاب إلى الحرب. إنني أرحب بتطور كهذا لأن فيه مصلحة لأمريكا، وللعراق، وللعالم. يعرف بوش كيف تكافئ الأجيال القادمة النجاح على حساب الصراحة والصدق. ولكن بينما يتحرك التاريخ لينطق بحكمه في السنين والعقود القادمة، فإنه لن يكون بمقدورنا تلميع الحقائق التي سعى هذا الكتاب لإبرازها، والدروس التي يمكن أن نتعلمها من فهم هذه الحقائق بشكل أفضل. إن السماح لثقافة الحملة الدائمة أن تبقى في وضع المسيطر على عقولنا قد لا تأخذنا باتجاه حرب جديدة، ولكنها سوف تستمر في تقليص فرصة إجراء مراجعة متأنية، والوصول إلى حلول وسط على الصعيد الحزبي، والوصول كذلك إلى حلول ذات معنى لكل المشكلات التي يرغب الشعب الأمريكي أن يراها محلولة.

حاولت تجنب الخوض في سؤال من قام بإشعال فتيل الحرب الحزبية، ومن هو المسؤول عن ثقافة الخداع الحالية في واشنطن. قد تحتاج مجرد محاولة الإجابة عن هذا السؤال إلى كتاب كامل. في اعتقادي، أن نظرة موضوعية غير معازبة إلى الحقائق سوف تقضي إلى الاستنتاج بأن الكثير من اللوم والمسؤولية يقعان على الطرفين - بدءاً برئيسي الحزبين، مروراً بالقادة الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس، والمنتقدين الحزبيين، وقادة مجموعات المصالح، وانتهاءً بالمحرضين الخفيين في وسائل الإعلام الوطنية في واشنطن.

من كان منا بلا خطيئة، فليقذف الحجر الأول. سوف يكون من الصعب، إن لم أقل من المستحيل إيجاد شخص عاش في عالم واشنطن التدميري هذا - وهو عالم نما وترعرع بمعزل عن المشكلات التي يعاني منها الشعب الأمريكي، والأولويات التي يهتم بها - وبقي بالفعل «بلا خطيئة». هذا هو السبب الذي حدا بالعديد من الأمريكيين، خصوصاً أولئك الذين يشكلون الغالبية العريضة في الوسط، إلى الإحساس بخيبة الأمل، وحتى بالقرف،

من السياسة. ولهذا السبب، نحن بحاجة إلى تخطي تقاذف اللوم وتبادل الاتهامات، والتركيز بدلاً من ذلك على تنظيف النظام. الأخبار الجيدة في هذا الصدد هي أننا بدأنا تلمس الرغبة في حصول شيء كهذا، وهي تتنامى في أرجاء البلاد كافة.

هل من الممكن الفصل بين القيام بالحملة وبين ممارسة الحكم؟ هل تعد محاولة التحكم بمصادر الدعم الشعبي لأسلوب الحكم كما تتطلبها مقتضيات الحملة الدائمة جريمة؟ لا أظن ذلك. ستكون تلك طريقاً من الخطر السير فيها. يجب على قادتنا السياسيين أخذ الرأي العام بعين الاعتبار؛ ولكي يكون بإمكانهم أن يمارسوا الحكم بصورة فعالة، فهم بحاجة إلى الدعم الشعبي. بهذا المعنى، يمكن أن تتزامن ممارسة الحكم مع القيام بالحملة، وأي ادعاء مغاير لذلك سيكون شكلاً من أشكال الحماقة.

الغش والخداع المتعمد هما أمران مختلفان تماماً بطبيعة الحال؛ وكذلك سوء استخدام المكاتب الحكومية والموارد المالية لغايات حزبية صرفة. هذه تعد جرائم، ويجب أن تكون كذلك. لو توفر دليل مادي ملموس على أن أحد الموظفين الحكوميين تجاوز الحدود القانونية المرسومة، فإنه يجب أن يتعرض للمحاسبة. لكن محاولة تعريف طريقة العمل في مؤسسة واشنطن على أن لها إرثاً فضائحياً، هي انحراف عن الهدف، فهي تسمح لجذور المشكلات في أن تستمر من دون انقطاع. لسوء الحظ، يمسك قادتنا المنتخبون في كلا الحزبين بطريقةٍ خيط المسألة. فهم من ناحية، يدينون نظرياً الحملة الدائمة، ومن ناحية أخرى، فهم متمسكون بأساليبها الأكثر تدميراً والأكثر خداعاً.

يجب أن تتم مواجهة التجاوزات التي تمثلها الحملة الدائمة، ووضع حد نهائي لها. إنها حملة ذات طابع تدميري لخطابنا السياسي الوطني، إن نتائجها السلبية واضحة للعيان في مجالَي السياسة والعمل السياسي.

ليس المقصود من انتقاد النظام إيجاد أعذار أو تبرئة للقادة المنتخبين من أي من الحزبين جراء اتخاذهم قرارات، أو قيامهم بتكتيكات، أو استخدامهم وسائل تؤدي إلى تجاوزات تدميرية تسببها الحملة الدائمة. الغالبية الساحقة من هؤلاء هم أناس طيبون، إلا أنهم انتخبوا لكي يمارسوا القيادة، ويوحدوا الأمة، ويبحثوا عن الحلول الوسط،

ويضعوا مصلحة الأمة فوق مصالحهم الحزبية. القلة القليلة منهم تنطخوا لقيادتنا خارج إطار التجاوزات الحزبية. الرئيس بوش يدفع ثمناً غالياً بسبب إخفاقه في القيام بذلك. تلاشت نسبة التأييد الشعبي لسياسته بنسبة كبيرة نتيجة لذلك. لكن توجيه إصبع الاتهام إلى شخص بعينه يلقي بظلال كثيفة على المشكلات الأكبر التي تجب مواجهتها وتصحيحها.

يجب على قادتنا المنتخبين البدء في عملية التغيير عبر وضع حد لتعليب عقولهم كي يقوموا بكل ما قام به الآخرون. فهم يتبؤون أفضل المواقع التي تمكنهم من تغيير الواقع الراهن؛ ولا أحد يستطيع القيام بذلك أكثر من الرئيس نفسه. لا أحد يحوزته مايكروفون أعلى صوتاً من مايكروفون الرئيس، ولا أحد يملك منصة أكثر اتساعاً من المنصة التي يقف عليها الرئيس؛ لذلك فإن المسؤولية الرئيسية بالنسبة إلى المبادرة في إجراء التغيير تقع على عاتقه (أو عاتقها)*.

كان بإمكان الرئيس ممارسة تأثير إيجابي فوري على ثقافة واشنطن عبر اتخاذ بعض الخطوات التي لا تتطلب موافقة الكونغرس. لا أقصد الإشارة إلى أن مثل هذه الخطوات ستكون سهلة المنال، أو يمكن المحافظة عليها. إنها تتطلب وعياً مستمراً للتجاوزات التي تتسبب بها الحملات الدائمة، ووعياً بالأخطار على المدى البعيد، والمتمثلة في الانخراط بالعمل السياسي بعقلية المتجه إلى الحرب، وبالحاجة إلى وقف ضخ الدم إلى شريان ثقافة الفضائح بما في ذلك عدم القيام بأي فعل داخلي، والسرية، وبناء الجدران العازلة، والتشويش، والمرأاة.

يمكن أن يبدأ المرشحون للرئاسة بمصارحة أنفسهم بشأن مخاطر الحملة الدائمة، ليس فقط من زاوية الخطط السياسية الحالية وحسب، بل من ضمن السياق الأشمل للتاريخ الأمريكي، وتطوره عبر الأجيال. إن قراءة كتاب *The Permanent Campaign and Its Future* «الحملة الدائمة ومستقبلها» وهو الكتاب الذي قام بتحريره كل من

□ بالنسبة إلى ما تبقى من هذا الفصل، سوف أشير إلى قادة المستقبل الافتراضيين مستعملاً الضمير المنفصل «هو»، وذلك لتجنب أي إخراج يضطرني إلى استخدام ضميري «هو أو هي» بشكل متكرر. لا أقصد أن أظهر قلة احترام لأي قائد (ة) من قادتنا في الحاضر أو المستقبل من الجنس اللطيف.

نورمان أورينستاين وتوماس مان، والذي أشرت إليه في أحد الفصول السابقة من هذا الكتاب، سوف يوضح للكثيرين المعنى المقصود وراء ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى الخطوات الأولى المهمة في هذا الصدد تتمثل في استشارة بعض الباحثين المتخصصين في هذا الحقل لمعرفة كيفية التعامل مع المشكلات الناجمة عن الحملة الدائمة.

وكما لاحظت من خلال مشاهدتي لجورج بوش، فإنه لا يكفي أن تتادي بالوحدة وتتعهد بتغيير النبرة. معظم الأمريكيين مستعدون لكليهما. لكن العبارات الرنانة لا معنى لها من دون أن تترافق بخطوات عملية. ما هي التغييرات المؤسساتية التي يمكن لأي رئيس قادم أن يجريها لمواجهة مظاهر الضرر الذي تتسبب به الحملات الدائمة، أو التخفيف من حدته؟ أي طرق ينبغي على أي رئيس قادم إتباعها كي يجعل من المناقشات والحلول الوسط الحزبية في جوهر الحكم، أي أن تكون النبراس الدائم الذي يسير الجميع على هديه؟ لن يكون من السهل التغلب على التجاوزات الناجمة عن الحملة الدائمة. لا بد للرئيس من أن تكون لديه خطة محددة تطمئن الناس حول التزامه بالإصلاح، وأن تكون هذه الخطة أكثر من مجرد كلمات فارغة من المضمون.

يجب على الرئيس المنتخب الإصرار على أن يقوم المشرفون على المرحلة الانتقالية إلى الحكم الجديد بالاطلاع على الحملة الدائمة - ما هي، وكيف تعمل، وعواقب ممارستها. يجب على الرئيس المنتخب أن يصر أيضاً على أن يولي كبار موظفيه اهتمامهم بهذه الدروس والعبر. هذا سوف يساعد الإدارات القادمة على تجنب الوقوع في بعض المطبات التي وقعت فيها إدارة بوش مثل نقل كامل جهاز الحملة الدائمة الهائل إلى البيت الأبيض - وهي خطيئة خطيرة خصوصاً عندما لا تكون هناك قوة موازية قوية تعيد التوازن إلى ذلك المكان.

وعندما يستلم الرئيس مهام الحكم، يجب عليه إظهار التزام لا يتزعزع بثلاثة مبادئ مهمة: (1) انفتاح عالي المستوى، وصراحة مقرونة بالأمانة عندما يخاطب الشعب الأمريكي؛ (2) روحية لم الشمل والوحدة التي تتجاوز الانقسامات الحزبية والخلافات العقائدية بغية تشجيع التعاون بين كل المجموعات والأفراد؛ (3) استعداد دائم لممارسة

الحكم وتوجيهه باتجاه الوسط، باحثاً عن حلول وسط كي يتم حل المشكلات بدلاً من الاحتماء بالقاعدة الحزبية الضيقة.

أظن أن العديد من الناس سوف يرحبون بهذه المبادئ من الناحية النظرية. ولكن كيف يمكن تطبيقها على أرض الواقع؟ هناك جملة من الأفكار الجيدة في أذهان الناس؛ وهاكم بعضاً منها للتأمل فيها علماً أن تطبيقها لا يأخذ وقتاً طويلاً، وليس بحاجة إلى قانون من الكونغرس.

أنصح بالقيام بتغيير جذري في تركيبة كبار موظفي البيت الأبيض. وقد خلصت إلى هذا الاستنتاج بناء على تجربتي في البيت الأبيض، وكذلك عبر التدقيق في بنية البيت الأبيض التي أقامتها الإدارة التي سبقت تلك التي خدمت فيها. أولاً، يجب على الرئيس تعيين نائب لرئيس الأركان لشؤون الحكم. وسيكون هذا المنصب مسؤولاً عن التأكد من أن الرئيس ملتزم دوماً، ومن دون انقطاع بممارسة أقصى درجات الانفتاح والصراحة، وأن يتخطى العقلية الحزبية من أجل تحقيق الوحدة.

من الناحية التنظيمية، يجب على نائب رئيس الأركان هذا، أن يرتبط مباشرة بالرئيس، وبرئيس أركان البيت الأبيض. وسيكون مديرو السياسة، ومدير شؤون الموظفين، وكبير مستشاري الرئيس للشؤون السياسية، ومستشار البيت الأبيض تابعين له ولرئيس أركان البيت الأبيض. وبموجب هذه الصلاحيات والمسؤولية، سيكون هذا الشخص بحاجة إلى مساعد ذي موهبة وكفاءة يعمل في مكتبه مباشرة. ربما يحتاج أيضاً إلى ثلاثة مساعدين، لكل منهم مسؤوليات محددة:

- مساعد يركز على موضوع الوحدة، ويكون على اطلاع كامل على السياسة التشريعية، والأجهزة السياسية. يجب أن يعمل على التأكد من أن الأولويات السياسية والتشريعية، وأولويات صنع السياسة منطلقة من الرغبة في التعاون البناء مع قادة الحزب المعارض للوصول إلى أرضية مشتركة. على سبيل المثال، عندما يبدأ العمل على تطوير تفاصيل برنامج الرعاية الصحية الجديد، يجب عليه التأكد من مشاوره ليس المشرعين فقط من كلا الحزبين أولاً بأول، وبصورة مستمرة، بل

أيضاً ممثلي مجموعات أصحاب المصالح من الجانبين والتي لها علاقة بالبرنامج والذين يجب أن تكون لديهم الفرصة في المساهمة في تلك المحادثات - من منظمات الأطباء والممرضين، وشركات التأمين والشركات الصحية الربحية وغير الربحية، وروابط حقوق المرضى، واتحادات العمال، ومجموعات المستخدمين، وآخرين.

- مساعد يركز على مسألة الشفافية، مطلع بشكل كامل على الوثائق الرئاسية، وعمليات التوثيق، بالإضافة إلى الرد على الطلبات الواردة من مجموعات المواطنين ومجموعات أصحاب المصالح حول معلومات تتعلق بصنع السياسات في البيت الأبيض. يمكن أن يشرف مساعد الرئيس لشؤون الشفافية على عملية توثيق المعلومات الاستخباراتية والإحصاءات الحكومية الأخرى، والتأكد من أن السرية المطلوبة لحماية المصالح الأمنية لا يساء استعمالها لتكون وسيلة لحماية الإدارة من عمليات كشف تعد محرجة أو غير مريحة من الناحية السياسية.

- مساعد يشرف على شؤون المزاج العام، ويكون على اطلاع كامل على هيكلية نظام الاتصالات في البيت الأبيض، بما في ذلك معالجة اللفظ الذي يحظى بقدر كبير من التغطية الإعلامية التي لا بد أن تظهر في الشق التنفيذي. تتضمن مهمته التأكد من أن الرسائل التي تختار الإدارة إيصالها تعكس احتراماً لقادة الحزب الآخر، وتأخذ بعين الاعتبار القلق المشروع، والاحتياجات المشروعة لكافة الأمريكيين. سيكون هذا المساعد مسؤولاً عن تحديد كافة التكتيكات السياسية البغيضة التي تعمق الهوة التي لا لزوم لوجودها في واشنطن، وكذلك بين المجموعات الاجتماعية والعرقية والدينية والجغرافية؛ ومن ثم، وضع حد لها.

يجب أن يكون نائب رئيس الأركان لشؤون الحكم رجل دولة متمرس، له خبرة طويلة، ويتمتع بقدر كاف من المعرفة والمهارة والاحترام بشكل يؤهله كي يعمل عبر الخطوط الحزبية. كما يجب أن يتمتع بفهم وإدراك عميقين للحملة الدائمة وعواقبها المحتملة، بالإضافة إلى إدراك لوسائل حكم بديلة - أي المناظرات، والإجماع، والحلول الوسط، والتعاون. ومن المهم أن يتمتع بحضور قوي وشخصية قوية. يجب أن تكون لديه الجرأة

ليثبت عينيه في عيني الرئيس أو كبار مستشاريه حين تقتضي الضرورة، ويقول: «مع كل الاحترام، أنت مخطئ». سيكون دور نائب رئيس الأركان لشؤون الحكم حاسماً في ضبط وتحجيم الحملة الدائمة، والتأكد من أن المستشار السياسي أو طاقم المستشارين لا يمارسون تأثيراً مفرطاً على الأحداث التي تجري داخل البيت الأبيض.

يشكل هذا تراجعاً مهماً أمام الواقعية. أظن أنه من غير الواقعي الأمل في أن لا يكون لكبار مستشاري الرئيس السياسيين تأثير لافت في البيت الأبيض. فالهدف من وراء ذلك هو خلق توازن بين الاعتبارات السياسية، وبين الاعتبارات غير السياسية؛ كما يُعتبر هذا المنصب الجديد الذي يركز على شؤون الحكم أحد مظاهر خلق هذا التوازن.

يجب على نائب رئيس الأركان لشؤون الحكم أن تكون لديه المعرفة الكاملة بما يجري داخل الإدارة كي يستطيع القيام بدوره بشكل فاعل. يجب أن يدعى إلى كافة الاجتماعات التي تعقد على مستوى كبار الموظفين، وتتعلق بالقضايا التشريعية، وقضايا شؤون الموظفين، والاتصالات، واتخاذ القرارات ذات الصلة بالقضايا الداخلية والخارجية على حد سواء. ويجب أن تقدم له الوثائق والمعلومات الضرورية كافة، كما يجب أن يكون على اتصال مباشر ودائم مع الرئيس. وبينما يقوم رئيس الأركان بمهمة الوسيط النزيه، مترفعاً عن المعارك التي تحدث بين الجدران والتي لا بد من وقوعها في أي إدارة - وهو الدور الذي شغله أندي كارد - فإن نائب رئيس الأركان لشؤون الحكم سيكون مسؤولاً مباشراً عن الأولويات الموكولة إليه. وإذا قام بالمهام الموكولة إليه خير قيام، فلا بد له من أن يصطدم بمستشاري الرئيس السياسيين من حين لآخر. وفي الحقيقة، إذا لم يصطدم بهم أبداً، أو لا يصطدم بهم إلا نادراً، فهذا يعني من وجهة نظري، أنه لا يقوم بواجبه كما يجب.

بإمكان نائب رئيس الأركان لشؤون الحكم أن يقوم بالكثير لمساعدة الرئيس في الانتقال ببلادنا صوب نوع من القيادة الشفافة، واستيعاب التيارات كلها، والصراحة - وهي مزايا يتوق الأمريكيون إليها باعتقادي؛ وهم على استعداد لتبنيها عندما يلمسونها. دعوني أتحدث بشيء من الاستفاضة حول كل من هذه الموضوعات على حدة.

أولاً، الشفافية. في عصرنا الذي يتميز بتغطية إخبارية على مدار أربع وعشرين ساعة يومياً، وعلى امتداد سبعة أيام في الأسبوع، ويتميز كذلك بالاتصالات الفورية، فإن من المنافي للعقل التفكير أن إدارة ما، يمكن أن يكتب لها النجاح من دون اعتماد مبدأ الشفافية. يتطلب عصر المعلومات بشكل متزايد الانفتاح والصراحة. لا يملك أي فرد أو مؤسسة السيطرة على الرأي العام في عالم يمتلك مجموعة واسعة من مصادر التأييد الشعبي، بدءاً بالتعليقات الواردة في المواقع الإلكترونية، مروراً بالصحفيين المدنيين وانتهاءً بصحافة المواقف على اليمين واليسار، بالإضافة إلى المصادر المتنوعة للأخبار والآراء وطرق الحصول عليها، وتحديدًا عبر الإنترنت. هذه التوجهات جميعها تعد ظواهر صحية لمبدأ الديمقراطية، وضمان المحاسبة، وبذل الجهد من أجل الوصول إلى الحقيقة.

أما التمسك بمبدأ السرية خارج إطار المعلومات الأمنية القومية السرية الضرورية، فيشكل بحد ذاته كارثة في مثل هذه البيئة حيث إن محاولة البيت الأبيض إخفاء الأسرار لا تأتي أكلها؛ إذ سرعان ما تطفو تلك الأسرار على السطح. من الأفضل بكثير إتباع مبدأ الانفتاح والمصارحة بشأنها بدلاً من السماح للشبهات بأن تنمو، أو السماح للآخرين في أن يحددوا معالم القصة.

ولا تقل أهمية عما تقدم، الإشارة إلى أن التمسك بالانفتاح والصراحة يؤدي إلى تغيير إيجابي، وإلى ممارسة مبدأ المحاسبة الداخلية. ففي البيئة المنفتحة، لا يمكن كنس المشكلات وإخفاؤها تحت السجادة. فالشفافية تشجع على المبادرة إلى التصحيح، بما في ذلك إحالة الناس إلى المحاسبة عند الحاجة.

الاستيعاب بصفته مظهراً من مظاهر القيادة، يعني التأكد من أن الحوار والتوصل إلى حلول وسطى مع الكونغرس لا يقل أهمية عن القيام بالحملة بغية استمالة التأييد الشعبي؛ ذلك أن على الرئيس أن يبقي يده ممدودة إلى أعضاء الكونغرس، ويدخل في حوار مبني على الثقة وحسن النية، ومنطق الوسطية السياسية كي يفعل التشريعات، ويجد حلاً للمشكلات التي لها طابع الأولويات، ويمكن أن يطلب إلى نائب رئيس الأركان لشؤون الحكم تولى مهمة تسويق هذه الجهود وتسهيلها.

الترويج لقيادة الاستيعاب يعني من ضمن ما يعنيه أن الرئيس سيتلقى بشكل دائم النصح من خبراء من خارج منظومة البيت الأبيض، ومن باحثين ورجال دولة متقدمين في السن، من مختلف المشارب والآراء ومستشارين - بالأخص حول قضايا جدلية، أو مهمة. وتعني أيضاً التأكد من أن الفريق الحاكم لدى الرئيس يعمل ضمن آفاق تتجاوز الأطر الحزبية بشكل أكبر مما كانت عليه الأمور في الماضي القريب، بما في ذلك العدد الوافر من أعضاء في هذا الفريق ممن ينتمون إلى الحزب الآخر، بالإضافة إلى زعيم مستقل أو اثنين يعملان مع الفريق. هذا التجاوز للأطر الحزبية ستكون له أهمية خاصة في بيئة واشنطن الحزبية المتطرفة التي تتحرك ضمن سياقات عقائدية وفكرية.

يجب أن يتم التغيير بدءاً من حكومة الرئيس؛ إذ ليس كافياً قيام الرئيس بتسمية عضو أو اثنين من الحزب المعارض في مناصب حكومية قليلة الشأن (كما كانت الحال بالنسبة إلى قيام بوش بتعيين الديمقراطي نورمان مينيتا في منصب مغمور نسبياً، وأعني به وزارة النقل). فلماذا لا يعين وزير للخارجية مثلاً، أو للدفاع، أو المالية من الحزب المعارض؟ من السهل التفكير بأشخاص وسطيين، وقادرين، ومتميزين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ممن يمكن أن يكونوا مناسبين لشغل هذا المنصب أو ذاك بطريقة تدعو إلى الإعجاب. يا لها من لفظة قوية ترمز إلى الوحدة الوطنية، لو حدث وأتت هذه اللفظة من رئيسنا القادم!

من الحكمة أيضاً أن تعكس الحكومة التنوع الإثني والعرقي والديني والجغرافي والجنسوي في أمريكا. (وهذا هدف سعى بوش لتحقيقه بشكل مثير للإعجاب). يمكن تحقيق ذلك بسهولة عبر اختراق الحواجز الحزبية لتشكيل فريق رئاسي من دون التضحية بميزات رئيسة مثل الفطنة والخبرة والتدريب والمحاكمة الفكرية والاستقامة.

تعني الحاجة إلى الاستيعاب من ضمن ما تعنيه محاولة التواصل النشط مع قادة مختلف الدوائر الانتخابية من المؤيدين التقليديين للإدارة أو من غير المؤيدين لها. فالرئيس في خدمة جميع الناس، وعلى البيت الأبيض أن يكون مرآة لذلك. فالرئيس الديمقراطي المقبل يجب أن يسجل سابقة عن طريق قضاء بعض الوقت مع مجموعات

من المحافظين التقليديين مثل المسيحيين الإنجيليين، ومالكي الأسلحة، والناشطين من أجل الحياة، والمؤيدين لخفض الضرائب، في حين أن على الرئيس الجمهوري المقبل التواصل مع مجموعات حقوق المثليين، واتحادات المعلمين، ومجموعات الضغط من أجل حقوق الحيوان، والمدافعين عن البيئة من بين فئات كثيرة أخرى. حتى لو بقي كل فرد على رأيه، فإن قاسماً مشتركاً يمكن اكتشافه ويكون أساساً لبناء التغيير المنشود. في أي حال، إبداء الاحترام المتبادل، والرغبة في الإصغاء سوف يحقق الكثير لتخفيف حال الاحتقان التي تسود جو واشنطن.

سياسة الاستيعاب تعني أيضاً المراقبة الدائمة للاتصالات الرئاسية، وتلك التي تجري في البيت الأبيض لضمان أن ترتقي اللغة إلى ما فوق السياسة الحزبية، أو أن تخفف، أو حتى تلغي استخدام سياسة الأرض المحروقة - على الصعيدين الداخلي والخارجي بين المنظمات الرئيسية المؤيدة لهذا الحزب أو ذاك، بما في ذلك جهاز الحزب الوطني.

لا توجد مشكلة في ثقافة الرسالة. فهي مفيدة وضرورية في بيئة وسائل الإعلام المعاصرة. ولكن من المهم إبقاؤها ضمن سياق سوية راقية من الصراحة، والصدق والاحترام للرأي الآخر. من المنظور نفسه، يمكن رؤية الانخراط في حملة لتجيش الناس وراء مبادرات سياسية معينة أمراً حيوياً، ولكن ليس على حساب مبدأ تبادل الرأي والحلول الوسط. لا يجوز النظر إلى المجموعات المدنية، أو المنظمات الصناعية، أو المنظمات غير الربحية، أو روابط الناشطين كأسلحة يجب استخدامها في الحرب الحزبية، بل كشركاء يمكن أن يساهموا في حل المشكلات عبر تقصي الفرص والخيارات ودراساتها.

يمكن للتركيز على مبدأ الصراحة أن يساعد في ضمان أن لا يتحول اللفظ الذي لا مفر منه، والذي يظهر عادة مع بداية أي إدارة، إلى حال دائمة من الشك والحرب. إذا قام نائب رئيس الأركان لشؤون الحكم بعمله بشكل مُرضٍ، فإن الرئيس لن يسمح لأي لفظ في أن يتحول إلى تحقيق خارجي، أو إجراء قضائي، على الأقل، قبل القيام بجهد مخلص لحل تلك المشكلة داخلياً. عندما تخرج الفضائح إلى العلن - وسوف تخرج إلى العلن - يجب على الرئيس أن يأمر بإجراء تحقيق في العمق، ويتخذ من ثم، الإجراءات

العلاجية الضرورية بما في ذلك الكشف عن الحقائق كلها، وتحميل من يلزم المسؤولية؛ حتى لو كلفت تلك الإجراءات الإدارة خدمات بعض الموظفين الموهوبين.

في المناخ الحزبي الراهن والسائد هذه الأيام، نسمع أحياناً عبارة «الولاء» باعتبارها فضيلة سياسية سامية. فالرؤساء يطالبون مستشاريهم والطاقم التابع لهم بالولاء؛ وهم يبادلونهم الولاء بطرقهم الخاصة حيث يؤمنون لهم الحماية من المحاسبة. هذا النوع من الولاء يشكل إساءة بالغة للشعب الأمريكي. يجب على موظفي الخدمة العامة أن يتذكروا قيامهم بالقسم للولاء لدستور الولايات المتحدة. ولاؤنا الأول هو للأمة والشعب. عندما تستخدم الصراعات، يجب أن تكون الأولوية هي الولاء للأمة على حساب الولاء للحزب، أو الولاء الشخصي. وإذا كان ذلك يعني توجيه إصبع الاتهام باتجاه الخطأ، أو الإصرار على وجوب معاقبة من يسيء استغلال منصبه بشدة، فليكن ذلك. إن الاستعداد للالتزام بهذه القاعدة أمر مهم لأي رئاسة تبحث عن طرائق لترتقي فوق الجو الفاسد الذي يسود السياسة هذه الأيام.

الرئيس الملتزم بجوهر المبادئ التي بينتها، والبيت الأبيض المبني على أساس الالتزام بها، يمكن لهما أن يفعلا الكثير لضبط العمل على الإيقاع الصحيح، وتثبيط زخم سياسة الأرض المحروقة في واشنطن. لكن لاعبين آخرين في هذه اللعبة السياسية لهم دورهم الهام أيضاً.

يمكن للكونغرس أن يساعدنا في تجاوز الحرب الحزبية وثقافة الخداع. أعضاء الكونغرس الحاليون منهمكون في جمع التبرعات المالية، وإرضاء أصحاب المصالح الخاصة، والتفوق على خصومهم عبر المناورات للفوز في الانتخابات القادمة - كل هذه العناصر هي من سمات الحملة الدائمة. طُرحت العديد من الأفكار البناءة من أجل تغيير نظام الكونغرس. وهذه الأفكار جديرة بالمتابعة، لكن القيادة يمكن أن تقوم بتغيير نبرة الخطاب وأساليبه الآن، إن أرادت ذلك. لسوء الحظ، يتحول قادة الحزبين من موقع رجال دولة، إلى رجال أحزاب. إن هؤلاء القادة بالذات - رئيس المجلس ورئيسي الأغلبية والأقلية في مجلسي النواب والشيوخ - هم من يجب أن يمسك بزمام المبادرة.

ويمكن لوسائل الإعلام المساعدة في تغيير ثقافتنا السياسية أيضاً. فالكثير مما تقوم به صحيح، ولكن الأخطاء التي ترتكبها تطفئ في الغالب على صحة ما تقوم به.

بدأت الشبكات الإخبارية تقعد مشاهديها مؤخراً. هناك العديد من الأسباب وراء ذلك، بما فيها كثرة مصادر الأخبار وانتشارها، والعديد من تلك المصادر مصممة لتناسب أذواق ومصالح نوعيات محددة من المشاهدين. لكنني أعتقد أن السبب الرئيس في ذلك يعود إلى أن تلك الشبكات مربوطة إلى الماضي. فمكاتب الأخبار الوطنية في تلك الشبكات ما زالت تركز على السباق الذي يطبع الحملة الدائمة، ليس فقط أثناء سني الانتخابات، بل بصورة مستمرة، مؤكدة على جوانب اللفظ، ومركزة على الراحين والخاسرين في واشنطن بدلاً من الفوص في القضايا الحقيقية التي يهتم لها الأمريكيون - الاقتصاد، والرعاية الصحية، والتعليم، والجريمة، والحرب، والسلام.

وسائل الإعلام الإخبارية بحاجة إلى طرق جديدة للإبداع إذا أرادت أن تتحرر من انخفاض معدل مشاهديها، وتتملص من الأخاديد التي علققت فيها. الشعب الأمريكي يتوق إلى الحقيقة - ليس فقط ذلك المظهر من الحقيقة الذي يبرز المناوشات الحزبية الصغيرة، واللفظ الدائر حالياً، بل إلى الحقيقة بمعناها الأشمل، بما في ذلك الحقائق الصعبة التي نادراً ما نسمع أنه تم التركيز عليها في التلفزيون، أو حظيت بتغطية واسعة في صحفنا ومجلاتنا الرئيسية. فالشبكة الإخبارية التي بمقدورها إيجاد طريقة تحول فيها اهتمامها من المبالغة في التركيز على اللفظ السائد، وعلى سباق الخيل التقليدي، والتغطية التي يتم فيها التركيز على الصورة، إلى إظهار تركيز أكبر على من هو على صواب، ومن هو على خطأ؛ ومن هو الذي ينطق بالحقيقة، ومن هو الكاذب، بالإضافة إلى التركيز على الحقائق الأكبر حول مجتمعتنا وعالمنا، سوف يكون بإمكانها تحقيق نتائج مدهشة في بيئتنا الإعلامية التي تتميز بالتغير السريع. أراهن أنني لست المشاهد الوحيد الذي سيعود إليه الزخم والحماس عبر برامج كهذه. الدراما السياسية مسلية بالنسبة لي، كما هي الحال بالنسبة لمعظم السياسيين؛ إلا أن خدمة أكبر كانت ستقدم للأمريكيين فيما لو ركزت هذه الأخبار بشكل أكبر على الحقيقة بمعناها الأشمل؛ وحينها سيكونون أكثر استجابة للأخبار.

هناك تغييرات ميدانية في ممارسات وسائل الإعلام يمكن أن تفضي بدورها إلى إحداث تغيير كبير في ثقافتنا السياسية؛ إذ يجب على المرسلين أثناء الحملات الانتخابية بذل جهد أكبر وذلك عبر إخراجهم للمرشحين حول قضايا محددة تتعلق بالشأن السياسي العام، بدلاً من تقبل حديثهم في العموميات وميلهم نحو استخدام العبارات الرنانة. يجب على كتاب الصحف ومعدّي البرامج التلفزيونية مراقبة حجم العمود الصحفي، والكم الزمني الذي يكرسونه من أجل الحديث عن المنافسة في حقول استطلاعات الرأي، والأساليب المتبعة في الحملة، والخطط العامة، مقارنةً بالمحتوى السياسي لتلك المساحات. يجب عليهم التركيز على أهداف محددة لكل نوع من أنواع التغطية الإعلامية كي لا يطفئ أسلوب تغطية المباريات الرياضية على اللعبة السياسية بشكل ينسي المواطنين معرفة ما يحتاجون إلى معرفته كي يستطيعوا تحديد خياراتهم.

يجب على المنافذ الإعلامية تكريس مصادر أكثر من أجل الخروج بأفكار ومعلومات تساعد في التثبت من الحقائق التي تقدمها الحملات السياسية، والسياسيون القائمون على رأس عملهم، أو منظمات المصالح الخاصة. وعندما يحاول أحد المرشحين أن يلوي عنق الحقيقة، يجب أن لا يتردد الصحفيون حينها في الإشارة إلى ذلك. عندما يستعمل إعلان تجاري تلفزيوني أسلوب الشحن العاطفي، وتشويه الصورة، وتقديم حقائق انتقائية مضللة كي يسوق وجهة نظر معينة، فإن على المنظمات الإخبارية فضح هذه الأساليب حتى لو أثار ذلك غضب تلك الجهة المعلنة.

هناك بعض المنظمات التي تشير إلى الطريق باتجاه تغطية إعلامية أفضل. أشرت سابقاً إلى مركز أنينبيرغ لتقصي الحقائق السياسية كنموذج لمجموعة غير حزبية تناضل من أجل تحسين مستوى الأمانة في خطابنا السياسي. نحن بحاجة إلى منظمات أخرى على شاكلة هذا المركز. كما أننا بحاجة إلى تشجيع وسائل الإعلام للقيام بالدور الحاسم المنوط بها بصفتها دعاة لمبادئ الصدق والشفافية والاحترام المتبادل بين قاداتنا السياسيين؛ وهناك إشارات مشجعة على أن شيئاً مثل هذا سوف يحدث بالفعل. أصبح موضوع «تدقيق الحقائق» في الدعاية التي تقوم بها الحملة جزءاً طبيعياً في التغطية السياسية في العديد

من الصحف، كما أن تقارير برنامج «Keeping Them Honest» أي «التأكد من صدقهم» في محطة CNN، يطرح مقارنة مشابهة تهدف إلى التدقيق في الحقائق قبل إرسالها إلى محطات الكابل التلفزيونية. والآن، تحتاج وسائل الإعلام إلى مأسسة هذا النوع من التغطية الإعلامية، وجعله النقطة المركزية في التغطية السياسية التي يقومون بها.

وسائل الإعلام نفسها بحاجة إلى من يساعدها كي تحافظ على صدقيتها. تسعدني رؤية أعداد متزايدة من المراكز الإخبارية التي تستخدم محققين في الشكاوى للعمل كمحامين عن العدالة والمعايير الأخلاقية في العمل الصحفي. يقوم هؤلاء بالتحقيق في اتهامات تتعلق بالتحامل، ومراقبة الممارسات التي تجري في غرف الأخبار، وانتقاد التقارير غير المنصفة أو الكاذبة عندما يكتشفونها. وهم بذلك يؤدون دوراً تجاه وسائل الإعلام يشبه الدور الذي أقترح أن يقوم به نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون الحكم بحيث يكون نوعاً من الضمير المؤسسي. أعتقد أن هذا يشكل اتجاهاً مفيداً، وأتمنى له الاستمرار والانتشار.

أمل أن تكون ردة فعل أصدقائي في وسائل الإعلام - بمن فيهم المهنيون المخلصون في طاقم البيت الأبيض الصحفي الذين استمتعت جداً بالعمل برفقتهم - إيجابية على الانتقادات التي أوردتها في هذا الكتاب. أعلم أن أغلب الصحفيين يلجئون إلى عالم الصحافة مسلحين بالمثل العليا. كما أؤمن بأن العديد منهم يوافقني الرأي أن الوقت قد حان من أجل إعادة التأكيد على التزامنا بهذه المثل، من أجل خير أمتنا.

أخيراً، أرى وجوب أن يكون لكل مواطن دور في تغيير نبرة نظامنا السياسي. يجب على المواطنين الأمريكيين المشاركة في صياغة لغة خطابنا الوطني، وتبني فكرة قيام قادتنا السياسيين بالاستجابة إلى مطالب الشعب الحقيقية، بل حتى بالمطالبة بها. وبينما أخط هذه الصفحات، تسعدني جداً رؤية هذا الكم الهائل والجديد من الاهتمام بالانتخابات الرئاسية لسنة 2008 عند الملايين من الشعب الأمريكي، بمن في ذلك وسطيين من كلا الحزبين، ومستقلين وأفراد ينتمون إلى مجموعات لم تكن تبدي في السابق سوى اهتمام ضئيل بمبدأ المشاركة السياسية - الفئات العمرية الشابة، والأقليات العرقية والدينية.

أمل أن يسود هذا الاتجاه الجديد ويستمر في السنوات القادمة. أعتقد أن هذا يمكن أن يحدث في ظل قيادة سليمة بدءاً بالرئيس، مروراً بالكونغرس، وانتهاءً بوسائل الإعلام.

تلعب حالياً التقانات الجديدة دوراً في تشجيع المواطنين العاديين على القيام بنشاط أكبر في هذا المجال. وتُعتبر الإنترنت منصة للملايين من الناس لطرح أفكارهم، وآرائهم، وملحوظاتهم، وتقاريرهم فيما يتعلق بالقضايا المحلية والوطنية والعالمية، مقدمة في ذلك منبراً للعديد من الناس الذين لم يكن أحد من قبل يسمع أصواتهم. كما أن مواقع الشبكات الاجتماعية تسهل على المواطنين تشكيل مجموعات تجمع بينها مصالح محددة مثل تقديم الدعم لأحد المرشحين، أو المخاوف بشأن السياسة الخارجية أو البيئة. بعض الرسائل التي ترد عبر الإنترنت، تكون أحياناً صفيقة أو غير حضارية، كما أن بعض مقاطع الفيديو التي ترد عبر خدمة You Tube قد تكون فاضحة أو سخيفة. لكن حقيقة أن معظم الناس يشعرون أنهم قادرون على التعبير عن أنفسهم وعن آرائهم هي شيء جيد؛ وبمرور الوقت، يجب أن ترغم القادة السياسيين على أن يكونوا أكثر استجابة لإرادة مواطنين أكثر نشاطاً ووعياً.

الأهم من ذلك، أننا بوصفنا مواطنين، يمكن لنا أن نساعد في تغيير نبرة الخطاب الوطني عبر بذل جهود أكبر في التواصل مع الآخرين متجاوزين خطوط الحزب، والعقيدة، والخلفية ضمن مجتمعاتنا. ابحث لنفسك عن طرق للمشاركة. انضم إلى مجلس المكتبة المحلية في الجوار، أو إلى رابطة النقل العام، أو الرابطة المدنية؛ وتعلم كيف تتواصل مع الناس الذين تختلف معهم في الرؤية حول موضوعات تتعلق بالشؤون العالمية أو البيئية. استمع إلى هواجس جيرانك الذين يمكن أن يصوتوا لمرشح آخر غير ذاك الذي تفضله أنت، صلِّ في أماكن عبادة مختلفة مع أشخاص يكسبون لقمة عيشهم بطرق لم يسبق لك أن تخيلتها. من الممكن أن تكتشف أن هناك قواسم مشتركة لم تخطر على بالك، تجمعك بهؤلاء الناس. ولو حدث واكتشفنا طرائق تمكننا من العمل سوية وبشكل بناء بدءاً بالقواعد، فمن الممكن أن تجد جرعة صغيرة من هذه الروحية طريقها إلى ردهات الكونغرس والبيت الأبيض أيضاً.

سوف تتحسر إدارة جورج بوش قريباً جداً لتصبح جزءاً من التاريخ. وسوف يناقش المؤرخون في المستقبل الآثار البعيدة المدى للقرارات المشؤومة التي اتخذها جورج بوش وكبار مستشاريه على امتداد سنين طويلة قادمة. لكنني أمل أن يبادر الأمريكيون إلى المشاركة في النقاش حول ما يمكن لنا أن نستخلصه من العبر فيما يتعلق بالطرق الصحيحة والخاطئة لممارسة الحكم كما حدث في السنين الثماني الأخيرة من تاريخنا المشترك. يمكن أن يكون من الصعب، أو حتى المؤلم، النظر إلى الخلف ورؤية أخطائنا. ومن المغربي أن نقوم بالتركيز على الانتصارات الواضحة أو نتجاهل التاريخ بشكل كامل، وذلك في سعينا الدائم للوصول إلى غد أفضل. لكنني مقتنع بأن هناك الكثير مما سنجنيه لو قمنا بمراجعة متأنية وصريحة ودقيقة لذاتنا... وهذا يتطلب منا أن ننظر بأمانة إلى ما حدث.

